

رسالة خوان سومافيا - المدير العام لمنظمة العمل الدولية لمناسبة اليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة - ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

البيان - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

في هذا اليوم تدعو منظمة العمل الدولية إلى تضافر الجهود لزيادة فرص العمل اللائق والمنتج المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، باعتبارها من أكثر قنوات التنمية الشاملة فعالية.

تشير التقديرات العالمية الجديدة إلى ارتفاع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بالنسبة للتقديرات السابقة، إذ بلغ هذا العدد حوالي مليار شخص أو ١٥% من سكان العالم، مشكلاً بذلك أكبر أقلية في العالم. وغالباً ما تتعكس وصمة العار وممارسات التمييز والإهمال التي تطبع حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، تراجعاً في الصحة وتدنياً في مستويات التحصيل العلمي ومعدلات العمالة والمشاركة في القوى العاملة، بالإضافة إلى ارتفاع في معدلات الفقر بالمقارنة مع سائر شرائح السكان.

ومن شأن هذه الدلائل، مقرونة بالنتائج التي خلصت إليها منظمة العمل الدولية والتي تشير إلى خسائر تصل إلى ٧% من إجمالي الناتج المحلي جراء استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة عن سوق العمل، أن تحفز بذل الجهود على نطاق واسع لتمكين هؤلاء الأشخاص من الانخراط بفعالية في عمليات التنمية التي تعود بالمنفعة على الجميع. وتسمح مثل هذه الجهود بتحقيق التقدم نحو الوفاء بالالتزامات الدولية في إطار كل من الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقيات منظمة العمل الدولية وبخاصة اتفاقية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون) (رقم ١٥٩) واتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة (رقم ١١١).

وتؤدّي المنشآت، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - وهي المصدر الأساسي لاستحداث فرص العمل - دوراً أساسياً في زيادة فرص العمل المتاحة للنساء والرجال ذوي الإعاقة. وقد أنشأت منظمة العمل الدولية شبكة عالمية للأعمال والإعاقة تضمّ شركات متعددة الجنسيات ومنظمات أصحاب العمل وشبكات الأعمال المتعلقة بالإعاقة والممثلين عن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها. وتدعم هذه الشبكة جهود المنشآت الأيلى إلى أخذ الإعاقة بالإعتبار في كل من مكان العمل وخطط الأعمال الاستراتيجية.

ويعتبر التنظيم عنصراً لا غنى عنه في تحقيق التقدم على مستوى المسائل المرتبطة بالإعاقة - وتؤدّي النقابات دوراً فريداً في هذا المجال. فبإمكانها تسليط الضوء على المسائل المرتبطة بالإعاقة في إطار المفاوضات والمشاورات الوطنية، كما باستطاعتها توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتنظيمهم ودمجهم في الحركة. وعلى مستوى مكان العمل، يمكن للنقابات تعزيز العمل الإيجابي من أجل تحقيق الإدماج، بما في ذلك توعية المدراء والموظفين، ومن أجل الوصول إلى التعديلات أو التكيفات المطلوبة.

يتعين على الحكومات تقديم الإرشاد الذي يكرّس حقوق المواطنين ذوي الإعاقة بالمشاركة الكاملة في سوق العمل ومختلف أوجه المجتمع، وذلك من خلال اعتماد التشريعات والسياسات والتدابير التنفيذية

المناسبة. وينبغي أن يُترجم هذا الإلتزام تخصيصاً للموارد وبخاصة في مجالات الصحة والتعليم والتدريب والإستخدام. إلى هذا يمكن كذلك تفعيل حقّ الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بمثل هذه الحماية على قدم المساواة مع الآخرين من خلال اعتماد الحد الأدنى العالمي للحماية الإجتماعية الذي يؤمن الحماية والتمكين ويساعد على تحقيق استدامة الطلب.

يشكل تعزيز فرص العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة خطوة محورية نحو دخول عهد جديد من العدالة الإجتماعية.

معاً لنحقق عالماً أفضل للجميع.